تنبيه سياسي

التحول في قيادة قطاع النفط السعودي

بواسطة سايمون هندرسون (/ar/experts/saymwn-hndrswn-0)

مايو
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/shift-saudi-oil-leadership)

عن المؤلفين

سايمون هندرسون (/ar/experts/saymwn-hndrswn-0)

سايمون هندرسون هو زميل بيكر في معهد واشنطن ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في المعهد. ومتخصص في شؤون الطاقة والدول العربية المحافظة في الخليج الفارسي.

تحليل موجز

في الأول من أيار/ مايو وبعد يومين من إجراء تغييرات جذرية في نظام الخلافة الملكي والمناصب الحكومية العليا في المملكة العربية السعودية أعلنت الرياض عن إعادة هيكلة إدارة شركة النفط "أرامكو السعودية" التي تملكها الدولة. وكما هو الحال في التغييرات السابقة (انظر "تعديل وزاري في الرياض") (http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/riyadh-reshuffle) كان الابن المفضل للملك سلمان الأمير محمد من أكبر المستفيدين من هذا الإعلان الأخير. والأمير محمد هو في الثلاثينات من عمره ويشغل منصب وزير الدفاع وولي ولي العهد كما تم تعيينه رئيساً لـ "المجلس الأعلى" الجديد لشركة "أرامكو السعودية" الذي يتألف من عشرة أعضاء. وسيُتيح هذا المنصب أمام الأمير إمكانية المشاركة بشكلٍ جوهري في السياسة النفطية السعودية في المستقبل على الرغم من أن مؤهلاته لهذا الدور ضعيفة جداً في أحسن الأحوال.

وحتى الآن تقع على شركة "أرامكو السعودية" مسؤولية التنقيب عن النفط وإنتاجه وتسويقه في حين تعني وزارة النفط (المعروفة رسمياً باسم وزارة البترول والثروة المعدنية) بشؤون السياسة. وكان "المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن" الذي هو الهيئة الشاملة الأكبر يلعب في السابق دوراً غامضاً في عملية صناعة القرار ولكن الملك سلمان قام بإلغائه فور توليه الحكم في كانون الثاني/ يناير.

وعلى الرغم من أن وزارة النفط وشركة "أرامكو السعودية" هما عبارة عن كيانين منفصلين إلا أنهما عملا لسنوات في تناسق واضح كما ظهر ذلك جلياً في الدور الذي لعبه علي النعيمي - المخضرم البالغ من العمر تسعة وسبعون عاماً - الذي كان يشغل منصبي وزير النفط ورئيس مجلس إدارة شركة "أرامكو السعودية" حتى الأسبوع الماضي. إلا أنه خسر المنصب الأخير - الذي هو عبارة عن رئاسة فخرية أساساً - في الأسبوع الماضي لصالح مخضرم آخر في الشركة هو خالد الفالح. وبالتالي يمكن لهذا التغيير أن يعجّل من تقاعد النعيمي الذي طال انتظاره من منصبه الوزاري. وفي الوقت نفسه من المرجح أن يتمكن الأمير محمد بن سلمان من اختيار الوزير المقبل من خلال شغله منصب رئيس "مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية". ومن بين المرشحين المحتملين أخيه غير الشقيق الأكبر سناً الأمير عبد العزيز الذي شغل منصب مساعد وزير النفط لفترة طويلة ورقّي إلى منصب نائب وزير عندما أصبح سلمان ملكاً. لكن يُقال إن الأمير محمد بن سلمان لا يحب أخيه لذا قد يختار شخصاً من خارج العائلة المالكة.

وعلى أي حال يمكن لخروج النعيمي من إطار اللعبة أن يُحدث تغييرات في سياسة النفط السعودية التي كان يوجهها بحذر وكانت ناجحة بشكل عام على مدى السنوات العشرين الماضية. وقد بدا متفاجئاً - مثله مثل أي شخص آخر - بمدى سرعة انخفاض أسعار النفط وحدتها في الإثني عشر شهراً الماضية. وكانت سياسته تقوم على ما يبدو على المعاناة من انخفاض الأسعار مع الحفاظ على حصة المملكة في السوق وهو أسلوب أثبت صحته على الأقل جزئياً من خلال ارتفاع الأسعار من أدنى مستوى دون 50 دولاراً للبرميل إلى نحو 60 دولاراً في الوقت الحالي. إلا أن المملكة تحتاج إلى حد أدنى من السعر يبلغ حوالي 100 دولار للبرميل للحفاظ على نهجها

الذي تتبعه في الميزانية الحالية على المدى الطويل وهو سعر يبدو من غير المحتمل أن يتكرر في أي وقت قريب إذا ما استثني حدوث انهيار في إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري الذي أثبت حتى الآن مرونة مستغربة في وجه انخفاض الأسعار بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي التوصل إلى اتفاق نووي محتمل مع إيران بقيادة الولايات المتحدة إلى زيادة كمية النفط في السوق الأمر الذي سيزيد من تراجع الأسعار

ومن غير المعروف ما هو النهج الذي يتّبعه الأمير محمد بن سلمان في السياسة النفطية إلا أن سياسات والده في الأشهر الثلاث الماضية توشك على حدود التبذير فحين تولى الحكم أمر الملك سلمان بصرف مكافأة بقيمة راتب شهرين لجميع موظفي الحكومة والمتقاعدين وعلى الرغم من أن سخاءً كهذا ليس بالأمر الغريب بالنسبة لملوك السعودية المتوّجين حديثاً إلا أن الملك سلمان قام أيضاً - في الأسبوع الماضي فقط - بمنح جميع أفراد الجيش والأمن مكافأة أخرى بقيمة راتب شهر واحد وذلك على ما يبدو تقديراً لجهودهم في حرب اليمن مما يشكل بحد ذاته إنفاقاً هائلاً وغير مخطط له

والأمر الآخر الملفت للنظر أيضاً في الإعلان الذي صدر في الأول من أيار/مايو هو استبعاد ولي العهد الأمير محمد بن نايف من "المجلس الأعلى" الجديد إضافة إلى ذلك لا يشارك هذا الأخير في "مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية" مما يشير إلى أنه سيلعب دوراً محدوداً في السياسة النفطية على عكس الأمير محمد بن سلمان الذي يتولى حالياً مناصب في هيئات صناعة القرار الثلاث الرئيسية في المملكة بما فيها "مجلس الشؤون السياسية والأمنية" برئاسة الأمير محمد بن نايف ومع ذلك يمكن اعتبار الترتيبات الجديدة مؤشراً آخر على أن الهيكليات الحكومية السعودية والهرم السياسي في المملكة في حالة تغيّر مستمر وأن الأمير محمد بن سلمان يستعد للعب دور أساسي في المستقبل

سايمون هندرسونهو زميل بيكر ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن ❖

موصى به

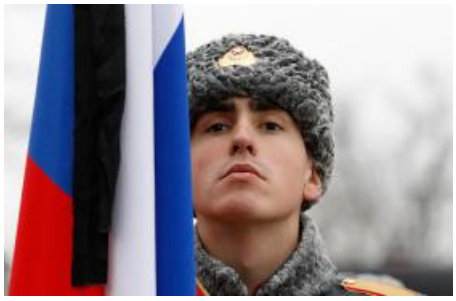

ARTICLES & TESTIMONY

The Ukraine Crisis Isn’t Over: Russia Has Lied About Troop Withdrawals Before

/ /

◆

Anna Borshchevskaya

(/policy-analysis/ukraine-crisis-isnt-over-russia-has-lied-about-troop-withdrawals)

ARTICLES & TESTIMONY

As China Thrives in the Post-9/11 Middle East, the US Must Counter

/ /

◆

Jay Solomon

(/policy-analysis/china-thrives-post-911-middle-east-us-must-counter)

تحليل موجز

زعيم عربي في إسرائيل: حوار مع منصور عباس

February 10, 2022

◆

منصور عباس,
ديفيد ماكوفسكي,
روبرت ساتلوف

(ar/policy-analysis/zym-rby-fy-asrayyl-hwar-m-mnswr-bas/)

TOPICS

السياسة العربية والإسلامية **(ar/policy-analysis/alsyast-alrbyt-walaslamyt/)**

الطاقة والاقتصاد **(ar/policy-analysis/altaqt-walaqtsad/)** الخليج وسياسة الطاقة **(ar/policy-analysis/alkhlyj-wsyast-altaqt/)**

المناطق والبلدان

دول الخليج العربي **(ar/policy-analysis/dwl-alkhlyj-alrby/)**